

كما أن الاستقالة المسببة التي سبق وأبداها الدكتور على السلمي وأمين الحزب وأخرون ما هي إلا تعبير عن رغبة وإيجاب لم يصادف قبولا من الأعضاء (الجمعية العامة) وهي الهيئة المانحة والتي تملك وحدها الموافقة أو الرفض. وقد عبرت عن رفضها للاستقالة والإقالة بالاحتجاج والتشاور مع الرؤساء للمصالحة. وكم سعدنا لتحية الخلافات الشخصية، والنزول لحكم الشرعية لإعادة الوفاق بين القيادة والأعضاء حتى لا يفقد الحزب مصداقيته في دعوته لتحقيق الديمقراطية، وحتى يظل الحزب خارج دائرة الصراعات البالية.

لذا نقول إنه مازال للحزب بقية في نفوسنا، ونقول لقيادته وهيئته، وأمانته، ومكتبه التنفيذي، ولقاعده ونحن على أبواب الانتخابات المقبلة في ١٤ مارس الحالي: لاتركزوا جميع السلطات في أيدي فئة واحدة، فالهيئة الواحدة عندما تكون ثائرة تحتاج إلى هيئة أخرى مغايرة، تللم الجراح، وتهدئ الروح.

ونقول أيضا: صححوا المسار قبل فوات الأوان، وتقبلوا الآخر، وأفسحوا المجال للرأي المعارض، وولوا الكفاءات على جميع المستويات، واجعلوا الانتخابات نظيفة تتسم بالشفافية، وانبدوا الخلافات بالحزب أكبر، وأعلى، وأعز من أن تضعفوه، وتندره وهو لا يزال في مهده.

هذه الرسالة جاءتني من الدكتورة عليا محمد الكحلوي المحامية بالنقض ورئيس الجمعية المصرية للصالح والتوفيق والتحكيم.

عبدالمعطي أحمد

الحزب وصراع القيادة

انضم الكشيسر من المواطنين إلى حزب «الجبهة الديمقراطية»، أملين أن يجدوا فيه ضالته المنشودة والتي عبر عنها الحزب بأنها أهم أهدافه ألا وهي جبهة ديمقراطية قوامها العدالة والحرية

وشط الأعضاء الذين جمعهم الحساس المشترك على تحقيق الإصلاح للوطن والمواطن

إلا أنه سرعان ما دب الخلاف والجدل والصراع بين القيادة، وظهرت بوادر الشقاق والفرقة، مما أدى إلى إبداء رغبة الاستقالة من الدكتور على السلمي، نائب رئيس الحزب، ومحمد منصور حسن، الأمين العام، وإقالة آخر، ولم تحاول الكوادر التي وليت المناصب بالحزب أن تسعى إلى إزالة أسباب الخلاف أو حتى الوقوف على أسبابه، متناسلين - وهم من تولوا القيادة وركزوا في أيديهم جميع السلطات بالحزب - أن اشتعال النار يكون من مستصغر الشرر، وأن أهم عوامل نجاح الحزب لا تقوم إلا على الوفاء، والاخلاص، وترسيخ مشاعر الانتماء بين الأعضاء، لاتصفية الأعضاء واستبعادهم بطريق غير قانوني ومخالف للأنحة، بل ونقول إن الهيئة العليا للحزب إذا خالفت الأنحة يعد عملها مفتقرا للشرعية، ويتضمن انحرافا بالسلطة الموكلة لها من قبل الأعضاء.